

## مجلس 2009 قائم بحكم المحكمة الدستورية عبدالصمد: هناك فريق يريد دولة المؤسسات وأخر يسعى للتجاوز على الدستور

بعد وفاة الشيخ جابر الاحمد رحمه الله، اذ انتقل الحكم بسلاسة، لأن الكل كان يتمسك بمرجعية الدستور، ولولا ما تمكنا من تجاوز أزمة الحكم والنظام.

بدائل للخروج مما نحن فيه، اذ يتم دعوة المجلس للانتقال استناداً الى حكم الدستورية، وذلك لتمكين المجلس، فمن يريد حضور هذه الجلسة يحضر وتالياً تستكمل الاجراءات الدستورية، اما حل مجلس 2009 فهو بيد صاحب السمو الامير وهو من يقدر المصلحة ونحن معه فيما يذهب اليه. وكشف عبدالصمد عن توافق بين غالبية مجلس 2009 على انه اذا كانت الوثيقة جلسة واحدة ثم يحل المجلس الدستوري ويعلن في دولة المؤسسات ويشيع الفوضى. وتساءل عبدالصمد: لماذا يخرج البعض الى ساحة الازالة؟ وهل هم معترضون على حكم الدستورية؟ ونحن نراهن على وعي الشعب الكويتي الذي نراه واعياً تماماً.

بين النائب عدنان عبدالصمد ان المخرج لما نعيشه الآن يكمن في الدستور، فهو من يحكمنا، ونحن دولة دستور وقانون، وعموماً مجلس 2009 قائم بحكم المحكمة الدستورية، والامر متروك لصاحب السمو الامير، وهو من يقدر دون الخضوع للضغط والتهديد. وقال عبدالصمد في تصريح للصحافيين ان الحركة الآن بين فريقين، الاول يريد دولة مؤسسات ودستور وقوانين والقانوني يريد ان يتجاوز على الدستور ويعطى في دولة المؤسسات ويشيع الفوضى. وتساءل عبدالصمد: لماذا يخرج البعض الى ساحة الازالة؟ وهل هم معترضون على حكم الدستورية؟ ونحن نراهن على وعي الشعب الكويتي الذي نراه واعياً تماماً.



عدنان عبدالصمد

وذكر عبدالصمد: هناك

## الشعب الكويتي أرهق معنوياً بسبب الفوضى السياسية الدلال: احتراماً لحكم القضاء لا يعني عدم انتقاده موضوعياً

ذلك المطالبة باصلاحات سياسية حقيقية ومستحقة ومن أبرزها تعديل عدد من نصوص الدستور المتعلقة بتطوير عمل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وبالتوجه الحقيقي نحو النظام البرلماني الكامل، والذي نادى به عدد من اعضاء المجلس التأسيسي في عام 1961 وكذلك بالقيام بخطوات اصلاحية سياسية مستحقة عن طريق استحداث وتطوير قوانين وتشريعات كاليامات السياسية واستقلال القضاء، وعلى الرغم من تأكيد التصريحات الصادرة من ممثلي الحكومة بشأن عدم وجود نية لتعديل الدوائر او العودة الدائمة لمجلس 2009 الا اننا على يقين بان هناك اطرافاً منتفذة تسعى بخلاف ما تصرح به الحكومة وتدفع بخلاف توجهاتها وتسعى للفوضى وتحقق اجندات خاصة بها ولذلك على الشعب الكويتي ان يقف وقفة رجل واحد يرفض فيه محاولات البعض للدفع بعودة مجلس 2009 او تعديل الدوائر في غيبة الازالة الشعبية في غيبة الازالة اميرية وشعبية.

وان اختلفنا مع مضمينه واسسه واسبابه التي استند اليها ومنها ما ذكر من وجود عيوب البطلان والانعدام التي تعتبر من المصطلحات القانونية التي تستخدم قانونياً وقضائياً ولا تعني قانونياً عدم التسليم بالحكم، وفي المقابل فإننا كنواب المجلس فبرابر 2012 زالت عننا العضوية بمجرد صدور الحكم وقمنا عملياً بمجموعة من الخطوات التي أكدت تنفيذنا للحكم من تسليم المكتب الخاص في المجلس او سيطرة المجلس وخلافه.

قال المحامي محمد الدلال: «تسر الكويت بمنعطف سياسيتها بعد صدور حكم المحكمة الدستورية بإبطال حل مجلس 2009 وما ترتب عليه من نتائج وآثار وإبطال الانتخابات وبالتالي إبطال مجلس فبراير 2012 وكذلك إبطال وجود الحكومة الحالية التي شكلت بناء على نتائج الانتخابات، وبحكم المحكمة الدستورية الأخير والذي يعتبر حكماً نهائياً ملزماً للكافة كما هو معلوم دستورياً وقانونياً دخلت الدولة بحالة من عدم الاستقرار والغفوض والتردد في كيفية التعامل مع نتائج هذا الحكم والخروج من حالة المازق من عودة مجلس 2009 أو إعادة الازالة اميرية مع الازالة الشعبية على رفضه ورفض عودته.

انه من المسلم دستورياً وقانونياً ان حكم المحكمة الدستورية واجب الاحترام واجب التطبيق وهو ما اشترت اليه في تعبير صحافي لي أعلن ونشر بتاريخ 6/20 الماضي في معرض تعليقي على حكم المحكمة الدستورية بعد صدوره مباشرة، وأكد ان احترامنا لحكم القضاء والتسليم بنتيجته لا يعني عدم انتقاده موضوعياً او قانونياً، وهو كذلك امر مسلم به في مبادئ الدستور الكويتي والقواعد المستقرة في القضاء، فالدستور الكويتي نص في المادة 165 على مبدأ علانية الجلسات ومعنى ذلك ان الاحكام القضائية تخضع لرقابة الرأي العام الكويتي الذي يحق له انتقاد وتفنيد الاحكام القضائية دون التهمج في الاساءة للقاضي او نزاهته التي نادى عليها الدستور واكدتها مبادئ العدالة والتي كذلك تنظمها قواعد قانونية اخرى تتعلق برد القاضي او مخصصته وفقاً لآليات واجراءات محددة قانوناً. ان حكم المحكمة الدستورية بشأن ابطال مجلس فبراير



محمد الدلال

## المويزري: من الممكن تجاوز الخلافات بما لا يتعارض مع الدستور

في الوقت الرهن لها اسباب عدة منها ابتعاد السلطة عن الواقع ومحاولة البعض القفز على سلطة الآخر في الوقت نفسه استخدم الفاسدون اصحاب المصالح الخاصة في الوسائل التي يتكلمها وخاصة الاعلامية لخلق الفتنة وقلب حدث من اختلاف او اتفاق حول بعض او كل القضايا من الممكن تجاوزه بما لا يتعارض مع الدستور لاجل الكويت فهي الوجود والاساس وجميعنا زائلون وهي بان الله الباقي رغسا عن انفس الحاقدين والحاسدين.

ناشد النائب والوزير السابق شعيب المويزري كل من يهجم الامر الحكمة في القول والسلك مذكراً بصعوبة الظروف الاقليمية المحيطة بنا. وقال المويزري في تصريح صحافي: ان الكويت واهلها امانة في اعناقنا جميعاً فهما حدث من اختلاف او اتفاق حول بعض او كل القضايا من الممكن تجاوزه بما لا يتعارض مع الدستور لاجل الكويت فهي الوجود والاساس وجميعنا زائلون وهي بان الله الباقي رغسا عن انفس الحاقدين والحاسدين.



شعيب المويزري



وفد المحكمة الدستورية في مقر الامانة العامة في مجلس الأمة



المستشار محمد بن ناجي اثناء تسليمه صناديق اللجان إلى الامانة العامة

## وفد من «الدستورية» يسلم المجلس محاضر اللجان الخاصة بالطعون

وكان في استقبال الوفد من الامانة العامة مدير ادارة التنسيق والمتابعة خالد الانصاري ومدير ادارة المراسم والعلاقات العامة جمال الدغيشم.

وذلك لاعادة محاضر اللجان الخاصة بالادارة الاولى (منطقة الدعية) رقم 12 و13 و14 والدائرة الثالثة (منطقة قرطبة) رقم 63 والدائرة الرابعة (منطقة الفردوس) رقم 18 و19 و20 و21

قاسم وقد من المحكمة الدستورية بمثلته المستشاران محمد جاسم بن ناجي وعادل ماجد بورسلي بزيارة الى المجلس الامة صباح امس، حيث التقيا بالامين العام لمجلس الامة

خلال ندوة أقيمت مساء أمس الأول في «المحامين»

## الوسمي: «الدستورية» قفزت من اختصاصها إلى اختصاص آخر



ناصر الكروبيون متحدثاً ببيدو. د. عبد الواسي، د. محمد الفيلبي، د. عبدالله الرميضي

اي قيمة قانونية. وأشار إلى ان مرسوم حل المجلس لم يكن صحيحاً وبخالف الاحكام الدستورية، وفيما يتعلق بالحكم نفسه فإنه منتهك، وأضاف ان المحكمة الدستورية حكمت بعدم التسليم بالحكم، وهو ما اشترت اليه في تعبير صحافي لي أعلن ونشر بتاريخ 6/20 الماضي في معرض تعليقي على حكم المحكمة الدستورية بعد صدوره مباشرة، وأكد ان احترامنا لحكم القضاء والتسليم بنتيجته لا يعني عدم انتقاده موضوعياً او قانونياً، وهو كذلك امر مسلم به في مبادئ الدستور الكويتي والقواعد المستقرة في القضاء، فالدستور الكويتي نص في المادة 165 على مبدأ علانية الجلسات ومعنى ذلك ان الاحكام القضائية تخضع لرقابة الرأي العام الكويتي الذي يحق له انتقاد وتفنيد الاحكام القضائية دون التهمج في الاساءة للقاضي او نزاهته التي نادى عليها الدستور واكدتها مبادئ العدالة والتي كذلك تنظمها قواعد قانونية اخرى تتعلق برد القاضي او مخصصته وفقاً لآليات واجراءات محددة قانوناً. ان حكم المحكمة الدستورية بشأن ابطال مجلس فبراير

نظري من خلال هذا الحكم قد اعتدت على السلطة والصلاحيات التقديرية لصاحب السمو الامير في حل البرلمان، ولهذا انا ادعو محامي السلطة الى مناقرة علمية حول قرار المحكمة الدستورية والذي هو قرار منعدم من الناحية الفنية بغض النظر عن الاجراءات التي ستتم عليه لإثبات صحته من عدمه. وعلق الواسي على استقالة الحكومة بانها كمن يحاول ان يبني دوراً ثانياً وهو بالاساس ليس لديه دور اول. ووصف المؤتمر الصحافي الذي عقده الحكومة حول هذه القضية بالمسيء الى ادمية الإنسان، وبالتالي فإن كل الاجراءات التي تتخذ بالنسبة له لا قيمة لها، لأنها تهريج سياسي غير مقبول واعتداء صارخ على كرامات الناس.

نظري من خلال هذا الحكم قد اعتدت على السلطة والصلاحيات التقديرية لصاحب السمو الامير في حل البرلمان، ولهذا انا ادعو محامي السلطة الى مناقرة علمية حول قرار المحكمة الدستورية والذي هو قرار منعدم من الناحية الفنية بغض النظر عن الاجراءات التي ستتم عليه لإثبات صحته من عدمه. وعلق الواسي على استقالة الحكومة بانها كمن يحاول ان يبني دوراً ثانياً وهو بالاساس ليس لديه دور اول. ووصف المؤتمر الصحافي الذي عقده الحكومة حول هذه القضية بالمسيء الى ادمية الإنسان، وبالتالي فإن كل الاجراءات التي تتخذ بالنسبة له لا قيمة لها، لأنها تهريج سياسي غير مقبول واعتداء صارخ على كرامات الناس.

الفيلبي: القضاء الكويتي تطور من خلال هذا الحكم



وقال عضو مجلس 2012 المطل د.عبيد الواسي ان المحكمة الدستورية محكمة خاصة لها ولاية قضائية محددة، وليست أعلى محكمة كما يعتقد البعض، وان خرجت عن وظيفتها فإن قراراتها تكون باطلة، مؤكداً في الوقت نفسه ان الجدل الذي يحدث في الكويت حالياً هو جدل فني، والحكم في النهاية خالف قواعد المنطق العام، قائلا «مهما قيل عن سلامة هذه القضية فإنها لن تقنعني».

جاء ذلك خلال الندوة التي اقيمت مساء امس الاول في جمعية المحامين بحضور عدد من القانونيين والاكاديميين. وأضاف: لا يفترض المشرع الدستوري وجود حكومة قائمة من أجل حل البرلمان، والمحكمة قفزت من اختصاصها الى اختصاص آخر، كما ان القرار لم يصدر في الجريدة الرسمية الي يومنا هذا مع العلم ان هناك جلسات في المحاكم تنظر في قضايا مرفوعة ضد بعض النواب، ويفترض ان يكون الحكم منشورا حتى يرتكز القاضي عليه، وكما يقال «يا قانون يا مش قانون»، ولهذا من واقع الممارسة على أرض الواقع، فإن الحديث هذه الأيام من تاريخ الكويت من خلال تجربتي الحالية أصبح غير مجد.

وتساءل الواسي: ما علاقتي بين المتخصصين في الدائرة الثالثة التي رفعتها المرشحة السابقة صفاء الهاشم ضد النواب العشر الذين وصلوا الى قبة البرلمان؟ خصوصاً أنني لست خصماً في النزاع لتحكم المحكمة بقرار صدي في ظل عدم دخولي أو دعوتي في ذلك، وهذا اعتماد إجرائي واضح في هذا الحكم، لأن نظرتهم في البطلان مبنية على أساس فني وليس شخصانياً.

ويرى الواسي أن قرار المحكمة ليس تفسيراً علمياً على الإطلاق، وتفسيرات الحكم مخالفة لمنطق التوازن في الدستور الذي وجد ثلاث سلطات يفترض الاتي أي منها صلاحيات وسلطات الأخرى، وهو في النهاية ليس حكماً ولكن تصور مخالف للمنطق.

وقال: هل الحكومة اليوم شكلت وفق معطيات مجلس 2012 التي لم تكن قائمة؟ لذلك الاحوط ان تستقبل وتشكل حكومة وفق معطيات مجلس 2009، في حين ان إعلان بعض اعضاء مجلس 2009 استقالاتهم وهو امر متاح أمام الجميع، إلا أنه يتطلب وجود مجلس قائم ومنعقد، ولهذا اعتقد أن تلك الاستقالات هي بمثابة تعبير عن نوايا وليست استقالة فعلية، وهو فني النهاية إعلان سياسي يتطلب انعقاد المجلس ليصبح من الناحية القانونية واقعياً.

وأضاف الفيلبي: الدرس الأهم المستفاد من هذه القضية أنه يتطلب من كل السلطات العامة احترام قرار المحكمة من مبدأ المشروعية، كما أننا انتبهنا في نفس الوقت الى عدم وجود ادارة حقيقية لإدارة الأزمة السياسية والقانونية، ولا يمكن ان نضامر حق كل إنسان في قبول الاحكام من الناحية النفسية، الا أنه يتطلب من السياسي أن يكون أكثر تعقلاً، وخصوصاً تجاه احترامه لأنه عيني الأثر وصادر من أعلى محكمة في البلد، واعتقد انه وفق هذا القرار قد أعادت المحكمة تحديد مناطق أعمال السياسة.

وقال الفيلبي: هناك بديان لأعمال السياسة، وهما اقرب من فكرة المسؤولية، اولهما بديل مفهوم المصلحة التي تقلل من احتمال الخوف من الفوضى العامة، والبديل الآخر يكمن له

وأضاف الفيلبي: الدرس الأهم المستفاد من هذه القضية أنه يتطلب من كل السلطات العامة احترام قرار المحكمة من مبدأ المشروعية، كما أننا انتبهنا في نفس الوقت الى عدم وجود ادارة حقيقية لإدارة الأزمة السياسية والقانونية، ولا يمكن ان نضامر حق كل إنسان في قبول الاحكام من الناحية النفسية، الا أنه يتطلب من السياسي أن يكون أكثر تعقلاً، وخصوصاً تجاه احترامه لأنه عيني الأثر وصادر من أعلى محكمة في البلد، واعتقد انه وفق هذا القرار قد أعادت المحكمة تحديد مناطق أعمال السياسة.

وقال الفيلبي: الدرس الأهم المستفاد من هذه القضية أنه يتطلب من كل السلطات العامة احترام قرار المحكمة من مبدأ المشروعية، كما أننا انتبهنا في نفس الوقت الى عدم وجود ادارة حقيقية لإدارة الأزمة السياسية والقانونية، ولا يمكن ان نضامر حق كل إنسان في قبول الاحكام من الناحية النفسية، الا أنه يتطلب من السياسي أن يكون أكثر تعقلاً، وخصوصاً تجاه احترامه لأنه عيني الأثر وصادر من أعلى محكمة في البلد، واعتقد انه وفق هذا القرار قد أعادت المحكمة تحديد مناطق أعمال السياسة.

وقال الفيلبي: الدرس الأهم المستفاد من هذه القضية أنه يتطلب من كل السلطات العامة احترام قرار المحكمة من مبدأ المشروعية، كما أننا انتبهنا في نفس الوقت الى عدم وجود ادارة حقيقية لإدارة الأزمة السياسية والقانونية، ولا يمكن ان نضامر حق كل إنسان في قبول الاحكام من الناحية النفسية، الا أنه يتطلب من السياسي أن يكون أكثر تعقلاً، وخصوصاً تجاه احترامه لأنه عيني الأثر وصادر من أعلى محكمة في البلد، واعتقد انه وفق هذا القرار قد أعادت المحكمة تحديد مناطق أعمال السياسة.

عبدالله البالول